

"مرصد دعم السياسات الصحية": لإستحداث

ملفات المرضى الإلكترونية

رسم السياسات حتى لو انعدم التمويل تمامًا، لأن السياسات تنعكس على كلفة علاج المواطن واستشفائه وعلى قدرته للحصول على هذا العلاج والإستشفاء، فعندما تكون السياسات واضحة ينقص العبء على الكلفة التي يمكن أن تكون إضافية وفي غير مكانها.

وأشار وزير الصحة العامة الى «أن لبنان من أقل الدول التي يتم فيها تمويل قطاع الصحة، فيما النتائج الصحية هي الأفضل. ويعود نقص التمويل إلى العجز الموجود في خزينة الدولة وتوجه الدولة لدعم قطاعات أخرى غير قطاع الصحة وهذا أمر يجب تصحيحه». ولفت إلى أن ثمة حلا تم طرحه في قانون التغطية الصحية الشاملة الذي يتم درسه في المجلس النيابي وقد أقرته لجنة الإدارة والعدل، ويؤمن هذا الحل المقترح تمويلًا إضافيًا لقطاع الصحة من دون زيادة أعباء إضافية على المواطنين إنما بمساهمة قليلة ثانوية يتضامن فيها الناس معًا يمكن مساعدة العجز الموجود في قطاع الصحة وحل مشكلة التمويل.

وتوافق المجتمعون على أهمية إستحداث الملفات الصحية الإلكترونية لكافة المرضى وهو ما تقوم به وزارة الصحة كجزء من مشروع التغطية الصحية الشاملة والذي يتألف من عدة محاور بعضها بات قيد التنفيذ.

لبنان من أقل الدول التي يتم فيها تمويل قطاع الصحة، فيما النتائج الصحية هي الأفضل

وأكد حاصباني أن الدراسات العلمية المتعددة أثبتت أن القطاع الصحي في لبنان متميز عن غيره من القطاعات «حيث إن بلدنا من البلدان القليلة في العالم التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة».

وسئل عن تأثير تناقص تمويل وزارة الصحة على أدائها، فلفت إلى أن الدور الأساسي لوزارة الصحة يكمن في

ترأس وزير الصحة العامة غسان حاصباني الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لـ«مرصد دعم السياسات الصحية» الذي أطلق في نيسان الماضي وهو نتيجة عمل مشترك بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية والجامعة الأميركية في بيروت.

يهدف المرصد إلى المساهمة في تطوير السياسات الصحية العامة ومتابعة هذه السياسات وترسيخ نهج من ممارسات الحكم الرشيد الذي تعتمده الوزارة، بغية تعزيزه وضمان استمرارية الإنجازات التي حققها القطاع الصحي حتى الآن وصولاً إلى المزيد من النجاحات.

وتناول البحث عرض الواقع الصحي في لبنان الذي تبين أنه يحافظ على مستويات متقدمة ومتطورة مقارنة بكل دول المتوسط وذلك بالرغم من الإستثمار المنخفض في المجال الصحي وتناقص الأموال المرصودة له في شكل عام، إذ إن القطاع الصحي تطور ويواصل التطور جراء السياسات المتبعة في وزارة الصحة العامة في لبنان، وسيتركز دور المرصد على المحافظة على هذا التطور.